مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية ISSN: 2335-1039
المجلد: 12 العدد: 01 السنة 2023 ص 377 - 392.

تاريخ الإرسال: 2022/02/01 تاريخ القبول: 2022/04/20

استئجار الأرحام: الوجه المثير للجدل للاتجار بالبشر

Surrogacy: The Controversial Industry across Borders

توز مليكة*[1]
[1] جامعة الجزائر 1 (الجزائر)، linafarahassil@gmail.com
مخبر حقوق الانسان والقانون الدولي الانساني.

الملخص:
أطل علينا القرن الواحد والعشرين حاملا في جعبته ثورة تكنولوجية في مجال الطب فاقت حدود ما يستوعبه العقل البشري لاسيما في علاج العقم لدى الأزواج الذين لا يتمكنون من الإنجاب، فقد بعث لديهم الأمل من جديد للظفر بمولود باعتماد تقنية التلقيح الاصطناعي بنوعيه الداخلي ثم الخارجي، والتي كانت مقبولة إلى حد ما مادامت تتم في إطار الزواج الشرعي، إلى أن تمخضت عن التلقيح الاصطناعي الخارجي تقنية استئجار الأرحام، كوسيلة طبية مساعدة اجتباها الكثير من الجدل، أين يصبح الطفل سلعة يمكن الحصول عليها عند الطلب، تتكفل بتوفيرها عيادات تخصيب امتهنت تجارة الأرحام، مع استغلال لحاجة الأم البديلة إلى دخل يسد رمقها وحاجة الأزواج الذين يعانون عقما إلى تحقيق حلمهم بإنجاب مولود.

ونلمس وجود اختلاف بين القوانين الوضعية المقارنة بشأنها بين مساند لها وبين مجرم لكون عملية الإنجاب تتحول إلى معاملات تجارية، ولما قد ينجر عنها من إشكالات قانونية، فكثير من أطراف عقود تأجير الأرحام انتهى بها المطاف إلى طرح نزاعاتها على المحاكم.

الكلمات المفتاحية: التلقيح الاصطناعي الخارجي، عقد إجارة الرحم، الأم البديلة، الآباء البيولوجيين.

Abstract:
Marriage in its legal and legal framework is considered the legitimate means of the process of procreation, protecting society from mixing lineages, but some couples do not succeed in obtaining a child, and since treatment of infertility is a legitimate matter according to Sharia and law, scholars developed the means of treatment, which were acceptable until the technique of surrogacy resulted in it. Where the child becomes a commodity that can be obtained on demand, fertility clinics take care of this.

* المؤلف المرسل

We find a difference between the comparative man-made laws, between a supporter and a criminal, because the process of procreation turns into commercial transactions, and because of the legal problems that may result from it. Many of the parties to surrogacy contracts ended up putting their disputes before the courts.

Keywords:
External IVF; Surrogacy Contract; Surrogacy; Biological Fathers.

مقدمة:

عرفت الأعوام المنصرمة تطورات مذهلة في حقل العلوم الطبية أثارت شكوكا حول مدى مشروعيتها، فمن ظواهر هذا العصر أطفال الأنابيب كإحدى طرق العلاج للعقم للحفاظ على النسل، والتي كما كان لها إيجابيات تم اعتماد جانبها السلبي من خلال توليد ظواهر أخرى وهي بنوك الحيوان المني والبويضات ومعها ظهرت للوجود ظاهرة استئجار الأرحام.

يعد استئجار الأرحام من مواضيع الساعة التي اجتباها جدل حاد على الصعيد الدولي، فبالرغم من أنها قضية ذات مفاسد أسرية وأخلاقية ونفسية، إلا أنه تزايد الإقبال عليها كأحد الحلول التي أوجدتها التطورات الطبية والبيولوجية الحديثة لعلاج مشكل العقم وعدم الإنجاب في صورة التلقيح الخارجي.

وفي هذا الصدد نلمس تباين القوانين الوضعية في الآراء إزاء هذه النازلة بين مبيح ومعارض، فالمعارض اعتبر الاستعانة بأم بديلة جريمة يعاقب على إتيانها وبالتالي جرم هذا الفعل مستندا على ما ينجم عن هذه العملية من استغلال لعضو من أعضاء جسد المرأة ألا وهو الرحم، ولما فيها كذلك من تشجيع لعصابات الإجرام المنظم على احتراف بيع الأطفال والأجنة بعد إنتاجهم وفقا لهذا الشكل.

حيث تجري في ردهات وأروقة المستشفيات أو العيادات الخاصة تجارة الأم البديلة بغض النظر عما قد يترتب عنها من إشكالات قانونية جمة تعصف على وجه بالطفل الرضيع محل الإيجار لاسيما إذا تم التخلي عنه، وهو ما جعل كثيرا من الدول التي كانت تبيحها تتراجع عن السماح بها واعتبرتها تجارية استغلالية بل صنفتها في خانة جريمة الاتجار بالبشر.

وفي المقابل ترتب عن إجازة بعض الدول لها وعدم تجريمها فتح وكالات تسويق لهذه العمليات تنشط من خلال إعلانات تجارية الكترونية بمقابل مادي تمارس عبر مختلف شبكات التواصل الاجتماعي تستهدف تقديم خدمات حتى بالنسبة لرعايا الدول التي تحظر هذه العمليات وتجرمها.

تكمن أهمية هذه الدراسة في إبراز أن المرأة الغربية صارت تتاجر برحمها بمقابل وهي الممارسات التي تسللت لعالمنا العربي والإسلامي مما أدى إلى بروز

مشاكل كبيرة أثارت اختلافا بين الفقهاء والعلماء ورجال القانون، لذا سنقوم بتسليط الضوء على موقف القوانين الوضعية وكذا توضيح تأثير هذه الممارسات بعد وضع الطفل بإبراز الإشكالات القانونية التي تلحق إباحتها.

عالجنا هذا الموضوع من خلال مبحثين: تناول المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لتوضيح استئجار الأرحام، ثم خصص المبحث الثاني للوضع القانوني لعمليات استئجار الأرحام.

وبناء على ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما مدى مشروعية عمليات استئجار الأرحام في القوانين الوضعية؟

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لتوضيح استئجار الأرحام:

نتناول من خلال هذا المبحث استعراض عام لمفهوم استئجار الأرحام، بحيث نعرج على استئجار الأرحام وصوره ثم نوضح علاقته بجريمة الاتجار بالبشر.

المطلب الأول: استئجار الأرحام وصوره:

اعتبرت ولادة الطفلة " لويز براون " في بريطانيا كأول طفلة أنابيب في العالم في 1978/07/25 إنجازا علميا غير مسبوق أحدث ثورة في علاج العقم لدى ملايين النساء حول العالم الذي يكون سببه ضيق أو انسداد المبيضين أو ضعف عند الرجل، بحيث اخذ الدكتوران" استبتواو وادوارد « بيضة ناضجة من الأم " لزلي براون" و حيوانا منويا من الزوج وتم الإخصاب ونقل اللقيحة المخصبة في رحم الأم التي حملت حملا طبيعيا.[1]

ومن هنا انتشرت هذه الطريقة من العلاج، لكن ما لم يحسب حسابه أن الباب قد فتح على مصراعيه أمام ارتكاب خروقات في المنظومة التناسلية نتج عنها قضايا أخلاقية وقانونية أحدثت فوضى واضطراب لاسيما في ظل انتشار بنوك المني والبويضات وما أعقب هذه الممارسات من تأجير للأرحام التي تحولت فيما بعد إلى أحد أوجه الاستثمار في عديد الدول كالهند، ثم انتقلت لدول أخرى كاتايلند وأوكرانيا وجورجيا وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية.

إن تجارة الرحم يراد بها تطوع امرأة برحمها الصالح للحمل مقابل أجر لحمل مولود لزوجين بعد أن يتم تخصيب بويضة الزوجة من مني زوجها لتتحمل هذه المرأة المستأجرة وهن ومشقة الحمل على أن تلتزم بتسليم المولود لوالديه بعد الإنجاب.[2]

يطلق كذلك على عمليات استئجار الرحم مسميات عدة: الرحم الظئر، الرحم المستعار، شتل الجنين، أجنة بالوكالة، الحمل لحساب الغير، بينما يطلق على حاملة الجنين مؤجرات البطون، الأم البديلة، الأم المضيفة أو الحاضنة، الأم بالوكالة، الأم بالنيابة، الأم المستعارة.[3]

ولابد أن نشير إلى أن بداية تقنيات التلقيح الاصطناعي كانت في عالم الحيوان بحيث تم إخضاع أبقار عادية لتجارب علمية ثم تم نقلها للإنسان كللت بنجاح ولادة الطفلة.[4]

ثم استمرت لاحقا التجارب لتتم ولادة أول طفلة من الرحم المستأجرة عام 1985 للسيدة " كيم كوتون " مقابل أجر 6 ألاف وخمسمائة جنيه إسترليني، إلا أنها أبت تسليمها إلى من استأجر رحمها لتنتقل القضية إلى أسوار المحاكم التي قضت بتسليم الطفل للزوجين الذين دفعا النفقة.[5]

وفيما بعد انتشرت وكالات تأجير الأرحام، وكذا شركات تسوق لهذا النوع من الإنجاب كستوركس الأمريكية، ومركز نيويورك للعقم، ناهيك عن تأسيس جمعية الأمهات البديلات في لوس أنجلس الأمريكية، كما قامت إبنة تدعى " جيوفانا كابرللي " بحمل بويضة مخصبة من أمها " ماثيو كابرللي " فأنجبت طفلة سلمتها لوالدتها بعد الوضع.[6]

على أن استئجار الأرحام يتخذ 5 صور على النحو الذي سيبين أدناه:

الصورة الأولى: نتصورها حينما يتم أخذ حيوان منوي من الزوج وبويضة من زوجته ويتم تلقيحها في مختبر ثم تزرع اللقيحة في رحم امرأة أخرى أجنبية خارجة عن العلاقة الزوجية لعدم قدرة الزوجة على الحمل.[7]

الصورة الثانية: تكون بعد أخذ حيوان مني الزوج وبويضة زوجته وتلقيحها في طبق لتعاد بعد نموها إلى رحم زوجة ثانية للزوج متبرعة بذلك.[8]

الصورة الثالثة: تتم بأخذ بويضة من متبرعة وحيوان مني من الزوج لكون الزوجة غير قادرة على إنتاج البويضات والحمل (عاقر) أو لعدم صلاحية رحمها، وغالبا ما تكون هي نفسها المؤجرة لرحمها.[9]

الصورة الرابعة: يلجأ الزوجان إلى هذه الحالة حينما يكون كلاهما عقيما أو عند إزالة رحم المرأة، أو عندما تكون به عيوب خلقية أو إذا كان الحمل يسبب لها أمراضا بينما يوجد من النساء من تستعمله بداعي الحفاظ على القوام والرشاقة أو من باب التخلص من الأم الحمل والوضع.

وهنا يتوجه الزوجان إلى بنوك المني والبويضات لشراء جنين مجمد، بحيث يتكون من تبرع امرأة أجنبية ببويضة وتبرع رجل أجنبي بحيواناته المنوية، وتقوم امرأة أجنبية أخرى بالتبرع برحمها، وبعد الوضع يسلم الطفل بعد الوضع للزوجين على أساس أنه إبنهما. [10]

الصورة الخامسة: يمكن أن نكون بصددها عند تلقيح بويضة زوجة بمني رجل غريب ليس بزوجها ثم تزرع في رحم امرأة أجنبية لوجود خلل في رحم الزوجة.[11]

المطلب الثاني: علاقة استئجار الأرحام بجريمة الاتجار بالبشر:

إن إباحة تأجير الرحم من جانب بعض الدول وفقا للصور التي استعرضناها أعلاه قد فتح المجال أمام عصابات الإجرام المنظم لاحتراف تجارة بيع الأجنة والأطفال حديثي الولادة، لذا صار تأجير الأرحام حيلة جديدة للاتجار بالبشر.

إن الاتجار بالبشر هو جريمة دولية بشعة، بدأت في عصور سابقة بالعبودية، لكن سرعان ما تطورت في العصور الحديثة بفضل الشبكة العنكبوتية التي سهلت تنفيذها مقابل إفلات مرتكبيها من العقاب، لتتخذ أشكالا عديدة من ضمنها الاتجار

بالأعضاء البشرية التي يصنف ضمنها استئجار الأرحام مادامت تخص عضوا من أعضاء الجسم ألا وهو رحم المرأة.

وفقا لبروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية سنة 2000، ورد تعريف الاتجار بالبشر بالمادة الثالثة، (بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص وخاصة النساء والأطفال المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة لعام 2000، دخل حيز النفاذ في 2003/12/25)، والتي تنص على ما يلي: " لأغراض هذا البروتوكول:

(أ) يقصد بتعبير " الاتجار بالأشخاص" تجنيد أشخاص أو نقلهم أو تنقيلهم أو إيواؤهم أو استقبالهم بواسطة التهديد بالقوة أو استعمالها أو غير ذلك من أشكال القسر أو الاختطاف أو الاحتيال أو الخداع أو استغلال السلطة أو استغلال حالة استضعاف، أو بإعطاء أو تلقي مبالغ مالية أو مزايا لنيل موافقة شخص له سيطرة على شخص آخر لغرض الاستغلال، ويشمل الاستغلال، كحد أدنى استغلال دعارة الغير أو سائر أشكال الاستغلال الجنسي، أو السخرة أو الخدمة قسرا، أو الاسترقاق أو الممارسات الشبيهة بالرق، أو الاستعباد أو نزع الأعضاء.

(ب) لا تكون موافقة ضحية الاتجار بالأشخاص على الاستغلال المقصود المبين في الفقرة الفرعية (أ) من هذه المادة محل اعتبار في الحالات التي يكون قد استخدم فيها أي من الوسائل المبينة في الفقرة الفرعية (أ).

(جـ) يعتبر تجنيد طفل أو نقله أو تنقيله أو إيواؤه أو استقباله لغرض الاستغلال " اتجارا بالأشخاص"، حتى إذا لم ينطو على استعمال أي من الوسائل المبينة في الفقرة الفرعية (أ) من هذه المادة.

(د) يقصد بتعبير "طفل" أي شخص دون الثامنة عشرة من العمر."

وبالتالي نستشف من خلال نص هذه المادة بأن استئجار الأرحام يمكن أن ندرجه ضمن جريمة الاتجار بالبشر بحكم أن من العناصر التي يتضمنها استئجار الرحم هي من مظاهر الاتجار بالبشر:

1- كونه عابر لحدود الدولة وقد ينطوي على نقل الجنين من بلد لأخر.

2- أساسه استغلال حالة الضعف والحاجة: وهو موجود باستئجار الأرحام بحيث يتم استغلال حالة الضعف وظروف الأم البديلة وكذا حاجة الزوجين العاجزين عن الإنجاب.

3- ينطوي على تحقيق حجم أموال ضخمة من قبل عيادات ومراكز التخصيب أو وكالات تأجير الأرحام.

4- إنه لا يعتد برضا وموافقة ضحايا استئجار الأرحام الذين يستغلون لحاجة وضعف فيهم.

ولقد اكدت روضة العبيدي، رئيسة الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر في تونس بأن استئجار الأرحام من مظاهر الاتجار بالبشر.[12]

وفي السياق نفسه طالب الدكتور صلاح سلام عضو المجلس القومي لحقوق الانسان بمصر بإصدار تشريع جديد ينظم تأجير الأرحام معتبرا أن مسالة نقل وزراعة الأعضاء لاتزال تثير جدلا حتى الآن. [13]

في عام 2014 خضع الياباني " ميتسوتوكي شيجيتا " نجل أحد أثرياء اليابان للتحقيق لوجود شبهة في الاتجار بالبشر لكونه استعان بعدة تايلانديات كأمهات بديلات مقابل 500 ألف دولار لحمل أجنة له، والذي صار أبا لـ 13 طفلا وهو لا يتعدى 28 عاما، غير أن الشرطة عجزت عن إيجاد دليل إدانته فتمت تبرئته من هذه التهمة، ثم منح حقوق الأبوة لهؤلاء الأطفال من خلال محكمة بانكوك عام 2018 لكونه اثبت قدرته على رعايتهم. [14]

ولقد نشر مجلس الأخلاقيات في الدانمارك عام 2015 تقريرا تفصيليا عن الظاهرة التي صنفها في خانة الاتجار البشر. [15]

في كمبوديا انتقلت عيادات تأجير الأرحام التي كانت تعمل بآسيا في تايلند وبنجلاديش والهند، بعد فرض حظر عليها، لذلك قامت السلطات الكمبودية بتجريم استئجار الأرحام بداية من عام 2016، وقامت بعد ذلك بإلقاء القبض على العديد من المتهمين بممارسة هذا النشاط المحظور بتهمة الاتجار بالبشر، بحيث تم القبض بنفس العام على ممرضة استرالية تدير عيادة لعمليات تأجير الأرحام كوسيط بين الراغبين في تأجير الأرحام و النساء الحوامل، وتم الحكم عليها رفقة شريكيها الكمبوديين بالسجن 18 شهرا، ناهيك عن اعتقال مواطن صيني" ليو تشيانج " وأربعة كمبوديين لإدارة وكالة تأجير الأرحام بشكل غير قانوني، بحيث كان الصيني يتعهد بدفع مبلغ 10 ألاف لكل سيدة تحمل بطفل يتم إرساله لأشخاص مقيمين بالصين.[16]

كذلك تم عام 2018 اعتقال 33 امرأة حامل في مداهمة للشرطة لوكالة غير قانونية لتأجير الأرحام اتهمن ببيع أو شراء أو تبادل أحد الأشخاص من أجل نقله عبر الحدود.

وفي العام 2019 ضبطت 3 كمبوديات في أوائل الثلاثينات من العمر في الفيتنام ليتم تسليمهن للسلطات الكمبودية بتهمة تأجير الأرحام، اثنتين كانتا حوامل بينما أنجبت الثالثة فعلا. [17]

وفي مصر أيضا بدأت تنتشر هذه الظاهرة حيث أبدت سيدة مصرية على شبكة الانترنيت عن رغبتها في تأجير رحمها لمن تريد الإنجاب وتعاني من مشاكل صحية مقابل الحصول على مبلغ 2500 دولار ونفقة شهرية خلال فترة الحمل.[18]

ونوضح أن اسبانيا تسجل أطفال يولدون عن طريق تأجير الأرحام في أوكرانيا تخوفا من أن تؤدي هذه العملية إلى الاتجار بالبشر.[19]

المبحث الثاني: الوضع القانوني لعمليات استئجار الأرحام:

تباينت مواقف القوانين الوضعية في حكم التجارة العالمية للأطفال الذين يولدون عن طريق تقنية استئجار الأرحام، ففي الوقت الذي تشهد هذه العمليات سوقا رائجا في دول معينة، فهي مجرمة في دول أخرى، وسنستعرض موقف بعض القوانين الوضعية الغربية ثم العربية في هذا الأمر بداية، ثم نتطرق للإشكالات القانونية التي يثيرها استئجار الأرحام.

المطلب الأول: استئجار الأرحام بين الشرعية والتجريم:

نميز في هذا الشأن بين دول تحضره في قوانينها كفرنسا، ودول وافقت على إجرائه صراحة كروسيا، في حين أباحته أخرى بداية ثم تراجعت عن موقفها كالهند وتايلند، وفيما يلي البيان التفصيلي لها:

أولا: رأي بعض القوانين الغربية في استئجار الأرحام:

نوضح أدناه ما تضمنته إزائه بعض القوانين الوضعية الغربية من حيث إباحته أو تجريمه:

اختلفت الولايات الخمسين للولايات المتحدة الامريكية في حكمه، فولايات كنتاكي نيويورك، نيفادا واركونسيس تعتبره مسألة مشروعة، بينما في ولايات انديانا نيوجرسي لويزيانا وفلوريدا يحضر نشاط الأم البديلة ونشاط مكاتب الوساطة احتراما لشخصية المرأة ومعاملتها كإنسانة لا كوعاء للإنجاب، ولما يحمله هذا النظام من مخاطر جسيمة على صحتها.[20]

ولقد جرم القانون الفرنسي الصادر في 29 يوليو 1994 والخاص باحترام الجسد البشري فكرة الوساطة في استجار الأرحام، في حين لم يتطرق لأطراف العلاقة، على أن العقد المبرم لا يعتد به قانونا، ونستخلص ذلك من فحوى المادة 4 منه وكذا الفقرتين 3 و4 من المادة 227، وفي فقرتها 12 فرض عقوبات، كما عاقب الأشخاص المعنوية الوسطاء بموجب فقرتها 14. [21]

بينما اتجه المشرع البريطاني إلى حظر عملية استئجار الأرحام بموجب قانون 1992/07/16، بعد أن كانت مباحة بموجب قانون 1985، ورتب عقوبة الحبس مدة لا تزيد عن 4 أشهر إذا كان الدافع تجاريا، إلى جانب حظر كافة الإعلانات التي تدعو للبحث عن مؤجرات البطون، ومع ذلك منح القضاء البريطاني رخصة اعتبار الابن المولود في هذه الأحوال ابنا عاديا.[22]

كما ازدهر نشاط الحمل لحساب الغير بإسبانيا، إذ أنشا أول مركز لحفظ السائل المنوي 1978، ليصل عددها إلى 24 مركزا عام 1991 وذلك راجع الى كون القانون الإسباني رقم 35 لعام 1991 أباح هذه التقنية ضمنيا، حيث اكتفى بالجزاء المدني وهو البطلان المطلق لهذه العقود.[23]

لكن يعد القانون الألماني من نماذج القوانين التي تتشدد على منع التعامل بهذه الوسيلة خاصة إذا كانت اتخذت الشكل التجاري، فصدر قانون 1989/11/27 لتعديل

بعض أحكام قانون التبني تضمن نصوصا تعاقب كل من تكون له صلة بهذا الشكل سواء بمقابل أو على وجه التبرع، على أنه تثبت قانونا الأمومة لمن وضعت الطفل ولا يحق لأحد إجبارها على التخلي عنه.[24]

ولا تزال ظاهرة الإنجاب عن طريق استئجار الأرحام في تنامي بروسيا إذ أصبحت تقليدا اجتماعيا وملجأ قانونيا للأسر التي تعاني العقم ومشاكل في الإنجاب بحيث سمح القانون الروسي لكل امرأة يتراوح سنها ما بين 20 الى 35 سنة تتمتع بصحة جيدة بناء على فحوصات طبية شريطة موافقتها الخطية لإجراء التدخل الطبي وموافقة خطية لزوجها إذا كانت متزوجة.[25]

ثانيا: رأي بعض القوانين العربية في استئجار الأرحام:

انفرد المشرع الليبي بتقنين موضوع التلقيح الاصطناعي ضمن منظومته التشريعية بموجب القانون رقم 175 لعام 1972 المعدل لقانون العقوبات، حيث اتصف بالشدة وعده من الجرائم المعاقب على اتيانها من خلال نص المادة 403 مكرر[26]، لكن سرعان ما تراجع عن موقفه الرافض مطلقا وذلك بمقتضى القانون رقم 16 المتضمن قانون المسؤولية الطبية في مادته 17، التي حصر بموجبها التلقيح الاصطناعي في إطار العلاقة الزوجية فقط، وفرض عقوبة مخالفة أحكامها بما احتوته المادة 35 منه. [27]

ومن جانبه القانون الجزائري حظر صراحة التلقيح الاصطناعي باستعمال الأم البديلة بموجب أحكام المادة 45 مكرر من قانون الأسرة، تفاديا لاختلاط الأنساب[28] واستلزم الحكم ببطلان الاستعانة برحم مستأجر ومتابعة فاعلها جزائيا تخريجا على مضمون المادتين 320 و321 من قانون العقوبات الجزائري[29]، ليؤكد قانون الصحة الصادر عام 2018 حرمة استخدام الأم البديلة وتأجير الأرحام بناء على أحكام المادتين 371 و374 وقنن عقوبات صارمة بموجب نص المادتين 434 و435 منه.[30]

والملاحظ أنه بالرجوع للقواعد العامة بالقانون المصري نجد المادة 135 من القانون المدني التي تحكم ببطلان العقود التي يكون محلها مخالفا للنظام العام والآداب العامة، بينما نصت لائحة الآداب العامة في مادتها 45 على عدم جواز إجراء عمليات الإخصاب المساعد إلا في إطار علاقة شرعية، ما يستفاد منه ضمنا عدم العمل بتأجير الأرحام، ولكن يحظر بمصر إنشاء بنوك لحفظ الخلايا الجنسية والأجنة مالم تكن لأعراض علاجية قاصرة على الزوجين.[31]

والأمر ذاته بدولة الكويت إذ لا توجد نصوص خاصة تحكمه، وإنما يستقى عدم جوازه ضمنيا من حكم ثبوت النسب وفق قانون الأحوال الشخصية الكويتي في مادته 168 [32]، ومما جاء بالمادة 183 من قانون الجزاء الكويتي عقاب من يخطف طفلا حديث العهد بالولادة أو من يقوم بإخفائه أو استبداله بغيره أو الحاقه زورا بغير والده أو والدته بالحبس لمدة لا تتجاوز 10 سنوات.[33]

وهو حال القانون السوداني، فلم ينص هذا الأخير صراحة على بطلان عملية استئجار الأرحام، إلا أنه بتفحص القواعد العامة في قانون المعاملات السوداني لعام 1984 نجده يجعل من مثل هذه العقود باطلة غير مشروعة يستشف ذلك من مادته 78[34].

وتعد إيران الدولة الإسلامية الوحيدة التي تجيز تصرف تأجير الأرحام على خلفية فتوى صادرة من علي الخامني تم الحاقها بقانون أباحها بدوره، إذ أجريت بمدينة أصفان أكثر من 100 عملية تنفيذا لعقود تأجير الأرحام تراوحت الأجرة فيها ما بين 5 – 15 ألف دولار أمريكي.[35]

ثالثا: دول أباحت ثم شددت:

احتلت الهند في عام 2002 صدارة بلدان العالم في مجال تأجير الأرحام، إذ كانت تعتبره أحد أوجه استثماراتها، لكن اشترط القانون الهندي لتطبيق اتفاقات تأجير الأرحام للأجانب تقديم شهادتين: توضح الأولى سياسة بلدهما تجاه تأجير الأرحام، بينما تعني الثانية ضمان حصول المولود على جنسية بلدهما، كما أن شهادة الميلاد للمولود تصدرها الحكومة الهندية تحمل اسم الوالدين البيولوجيين لا المفوضة بتأجير رحمها. [36]

ومع تصاعد المخاوف من المتاجرة بالبشر واستغلال النساء جاء حظر النشاط عام 2012، وعلى اعتبار أن المخاوف الأخلاقية تفوق الفوائد الاقتصادية قررت وزارة الصحة ورعاية الأسرة عام 2015 عدم دستورية صناعة الأرحام التجارية الدولية، ووفقا له حظرت وزارة البحوث الصحية استيراد الأجنة بغرض زرعها في أمهات مستأجرات.[37]

وفي تايلندا عرفت خدمات تأجير الأرحام توسعا لافت للانتباه، اصطلح على تسميتها بسياحة الخصوبة، إلا أنه تم إعادة النظر فيها من جانب الحكومة، بحيث قرر القانون التايلندي الصادر عام2015 من قبل وزارة الصحة العامة عقوبة السجن لمدة عام للأطباء المساعدين على تأجير الارحام لغرض تجاري، و10 سنوات للأم البديلة.[38]

المطلب الثاني: الإشكالات القانونية التي يثيرها استنجار الأرحام:

إن تأجير الأرحام في ظاهره يحل مشكلة لزوجين يرون فيه الأمل الوحيد للإنجاب، لكنه في باطنه يسبب مشكلات عدة، ويجب أن تلتزم الأم البديلة بالحفاظ على سلامة الجنين طوال فترة الحمل، وبتسليمه بعد الوضع،[39] في حين يلتزم الأبوان المستأجران لها بتحمل كافة نفقات العلاج حتى الوضع وبالوفاء بالمقابل المادي المتفق عليه بعد إتمام المهمة وأخيرا بتسلم المولود.[40]

ونجد بأنه على الرغم من رضا عدة أطراف عن تنفيذ اتفاقها بحذافيره، تم رصد بالمقابل العديد من القضايا داخل أسوار المحاكم يمكن حضرها في بعض القضايا التالية:

أولا: النزاع الإيجابي بالإصرار على التمسك بالمولود:

قد تتراجع الأم البديلة عن تسليم المولد لذويه حسب ما اتفق عليه في وقت يتمسكون بضرورة تنفيذها لالتزامها بالتسليم، ومن القضايا في هذا الشأن نجد:

1. إدعاء إمراة بديلة دنماركية فشل الحمل ليتبين لاحقا أنها وضعت توأمين وقررت الاحتفاظ بهما، وتمت مواجهتها بتهم النصب والاحتيال على أكثر من أسرة غير قادرة على الانجاب دفعت لها المال للحصول على طفل من المتوقع ولادته بقبرص في مركز متخصص، كما واجهت تهم تأجير رحمها مقابل مال.

2. رفض "ماري بيث وايتهد" أم مستعارة تسليم الطفلة المولودة إلى والديها "وليام ستيرن" و"اليزابيث" واستلام مبلغ 10 آلاف دولار مقابل حملها لحسابهما وتهريبها إلى فلوريدا، وبعد تحقيقات أمنية مكثفة عثر عليها، فتوجه الأبوان إلى محكمة الأسرة بنيوجرسي فحكم القاضي لصالحهما ورفض طلب ماري في استعادة الوصاية المؤقتة على الطفلة ذات الخمس أشهر، ووعدها بالسماح لها بزيارتها مرتين في الأسبوع.[41]

ثانيا: أزمة التخلي عن طفل الرحم المؤجر وأزمة نسبه:

فمن القضايا التي طرحت بهذا الصدد ما يلي:

1. قيام زوجان أمريكيان باستئجار أمريكية متزوجة ثم ولد طفل معاق مصاب بنقص حاد في حجم الدماغ، ولقد أكد الأطباء بقائه طوال حياته مختلا عقليا، فرفض كلاهما الاعتراف به، إلى أن صدر حكم بإثبات البنوة لزوج صاحبة البويضة بناء على تحاليل طبية واختبارات جينيات، ومع رفض الزوج الامتثال للحكم وقرر عدم استلام الطفل وأودعه بدار الأيتام إلى أن توفي.

2. وفي ألمانيا فشلت عملية استمرار حمل الأم البديلة بالبويضة الملقحة، فحملت من زوجها دون علم من قاموا باستئجار رحمها ورزقت بطفلة تسلمت أبويها حسب الاتفاق، ولم يشك أحد في نسبها إلا بعد مرور عام على ولادتها بمناسبة إجراء تحاليل دم لها، قتم اكتشاف أنها ابنة فعلية للأم البديلة، وذهبت المحكمة إلى الفصل بعدم أحقية صاحبة الرحم بها. [42]

3. استئجار زوجين استراليين لرحم تايلندية فوضعت توأمين، فرفضا تحمل مسؤولية أحدهما بحجة تشخيص مرضه بمتلازمة داون التي يصاحبها ضعف في القدرات الذهنية والنمو البدني، وقبلا اصطحاب شقيقته التوأم التي تتمتع بصحة جيدة وتلبي متطلباتهما.[43]

وكما سبق بيانه أن هناك دولا أباحت إباحة مطلقة استئجار الأرحام لدرجة سميت بمصطلح بلد " سياحة الانجاب الصناعي"، في حين حبذت دول أخرى تقييد هذه التطبيقات المستحدثة، فكان يتم لجوء الأزواج من الدول التي تقيد هذه الوسيلة إلى دول مجاورة تبيحها ثم العودة إلى بلدانهم والاعتراف بالأمر الواقع، إلا أن هذا يخلق مشكلا قانونيا حول تسجيل الطفل والحاق نسبه كما حدث في اسبانيا التي تحضر استئجار الأرحام والتي رفضت عام طلبات تسجيل أطفال يولدون عن طريق تلك التقنية في أوكرانيا التي تبيحها تخوفا من تحول هذه العمليات إلى اتجار بالبشر، فإذا فرضنا رفض الأم البديلة كذلك تسجيله ببلدها وإلحاق نسبه بها يصير الطفل المولود بلا جنسية وبدون نسب وأسرة ترعاه فيخشى على مصيره لأنها انجبته تنفيذا للعقد.

كما حدث تقريبا الأمر نفسه بألمانيا حينما رفض طلب قبول طفلين لأب ألماني وأم هندية مستأجرة، كما رفضت الهند من جانبها منح تأشيرة خروج للأب حتى يتمكن من نقل الطفلين وإلحاق نسبهما إليه.[44]

ثالثا: لجوء المثليين والمتحولين الجنسيين إلى استئجار الأرحام للحصول على طفل:

صدر عام 2018 برلمان الكيان الصهيوني على قانون تأجير الأرحام مستثنيا منه المثليين الجنسيين الذين نظموا احتجاجات عديدة لمنحهم بدورهم حق الاستفادة من تأجير الارحام.[45]

إلا أن القضاء أصدر في 2021/07/11 قرارا يتيح لهم إنجاب الأطفال عن طريق الحمل البديل حسب ما ذكرته صحيفة"يدعوت احرنوت" العبرية، وبذلك ألزم الحكومة بشرعنة تأجير الأرحام لصالح المثليين إذ أمهلها مدة 6 أشهر لإجراء تعديلات على قانون الأمومة البديلة بإضافة مصطلح الوالد المفترض ليشمل الأباء من جنس واحد وحتى الأباء العزاب.[46]

مع وجود مراكز توفر للمثليين والمتحولين الجنسيين هذه الخدمة كأكاديمية التبني والمحامين المساعدة على الإنجاب **(AAAA)**.[47]

خاتمة:

نصل في آخر هذه المداخلة إلى القول بأن العديد من الدول سعت لتقنين الممارسات الطبية الحديثة على جسم الانسان قدر الإمكان لاسيما التلقيح الاصطناعي الخارجي لكن ما أفرزه من تقنية الأم البديلة جاءت القوانين متباينة بشأنها فالبعض حبذ التقييد منها بوضع آليات قانونية لضبطها نحو غايات المجتمع ومعتقداته، وعلى خلاف ذلك اتجه البعض الآخر نحو الإباحة المطلقة مادام وجد التراضي والمصلحة المشروعة.

واللافت للانتباه أن أغلب الدول العربية تشهد فراغا قانونيا فيما يتعلق بمسالة الأم البديلة واكتفائها بما تضمنته القواعد العامة، قد يفسر عدم إدراج حكم التصرف ضمن قانون خاص أو حتى ضمن قانون العقوبات كونها تعتبر الشريعة الإسلامية مصدرا من مصادر القانون، والتي كان موقفها واضحا وحاسما بالرفض لوجود شبهة الزنا وكذا اختلاط الأنساب.

ووسيلة تأجير الأرحام تتنافى مع الإحترام الواجب للكرامة الإنسانية ويشكل اعتداء على مبدأ حظر المساس بجسم الانسان لما له من حرمة يحميها القانون إذ تحول المرأة إلى وعاء بدون قيمة والطفل إلى سلعة تباع وتشترى.

لذلك يمكن أن نورد التوصيات الآتية:

1. توعية الناس بمخاطر اللجوء إلى هذه الوسيلة عبر وسائل الإعلام المختلفة، وكذا من خلال إصدارات متنوعة ضمن كتب ومجلات، وتوعية الأطباء بالعقوبات المترتبة عن إجرائها أو حتى تنظيم ملتقيات وورشات للأطباء.
2. ضرورة متابعة ومراقبة وزارة الصحة لمراكز الاخصاب والتلقيح الصناعي فقد تجري في الخفاء تقنية الام البديلة.
3. إعداد دراسات متخصصة حول مسألة بنوك الأجنة المجمدة.

4. تفعيل الاتفاقات الخاصة بحقوق الطفل.
5. ضرورة سن قوانين خاصة بتنظيم عمليات التلقيح الاصطناعي بالنسبة للدول العربية مثلما قام به المشرع الليبي لعام الموجب القانون رقم 1972.

الهوامش:

1. شوقي زكرياء الصالحي، التلقيح الاصطناعي بين الشريعة الاسلامية والقوانين الوضعية (دراسة مقارنة)، دار النهضة العربية، القاهرة، 2001، ص5.
2. خالد مصطفى فهمي، النظام القانوني للإنجاب الصناعي والاستنساخ والحماية القانونية للجنين بين الاتفاقيات الدولية والتشريعات الوطنية والشريعة الإسلامية (دراسة مقارنة) ط1. دار الفكر 2، الاسكندرية مصر، 2014، ص102.
3. محمد محمود حمزة، إجارة الأرحام بين الطب والشريعة الإسلامية، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2007، ص 94.
4. شوقي زكرياء الصالحي، التلقيح الاصطناعي بين الشريعة الاسلامية والقوانين الوضعية (دراسة مقارنة)، دار النهضة العربية، القاهرة، 2001، ص96.
5. أحمد حسن عائشة، الأحكام المتصلة بالحمل في الفقه الإسلامي، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2008، ص142.
6. شوقي زكرياء الصالحي، الرحم المستأجرة وبنوك الأجنة، ط1، دار نشر العلم والإيمان. مصر، 2005، ص 19.
7. عمر سليمان الأشقر واخرون، دراسات فقهية في قضايا طبية معاصرة، ط 1، ج 2، دار النفائس، الأردن، 1421 هـ، ص812.
8. محمد علي البار، أخلاقيات التلقيح الاصطناعي، ط1، الدار السعودية للنشر والتوزيع، جدة، 1407 هـ، ص 96.
9. علي مشبب بن عبد الله البكري، استئجار الأرحام، دراسة تأصيلية مقارنة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ص 55-56.
10. محمد محمود حمزة، إجارة الأرحام بين الطب والشريعة الإسلامية، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2007، ص 166.
11. د هند الخولي، تأجير الأرحام في الفقه الإسلامي، ص 282.
12. هبة الزغيلات، مسؤولة تونسية تفجر مفاجأة.. أسرة تجبر ابنتها على الحمل دون زواج، 2020/02/12 ، تاريخ الاطلاع عليه 2021/07/18، متاح على الرابط: https://www.albawaba.com/ar/%D8%A5%D8%AE%D8%AA%D9%8A%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D8%B1%D8%B1/%D9%85%D8%B3%D8%A4%D9%88%D9%84%D8%A9-%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D9%81%D8%AC%D8%B1-%D9%85%D9%81%D8%A7%D8%AC%D8%A3%D8%A9-%D8%A3%D8%B3%D8%

13. وائل علي، عضو بـ «قومي حقوق الإنسان» يُطالب بتشريع جديد لـ «تأجير الأرحام»، 2017/11/01، تاريخ الاطلاع عليه 2021/07/23، **موقع المصري اليوم**، متاح على الرابط:
https://www.almasryalyoum.com/news/details/1212907
14. **موقع الأنباء**، ياباني.. عمره 28 عاماً وأب لـ 13 طفلا، 2018/02/21، تاريخ الاطلاع عليه 2021/07/23، متاح على الرابط:
https://www.alanba.com.kw/ar/last/813583/21-02-2018-%D9%8A%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D9%86%D9%8A-%D8%B9%D9%85%D8%B1%D9%87-%D8%B9%D8%A7%D9%85%D8%A7-%D9%88%D8%A3%D8%A8-%D9%84%D9%80-%D8%B7%D9%81%D9%84%D8%A7
15. السهلي ناصر، أرحام للإيجار...جدل أخلاقي في الدانمارك، 2019/02/19، موقع العربي الجديد ، تاريخ الاطلاع عليه 2021/07/30، متاح على الرابط:
https://www.alaraby.co.uk/%D8%A3%D8%B1%D8%AD%D8%A7%D9%85-%D9%84%D9%84%D8%A5%D9%8A%D8%AC%D8%A7%D8%B1-%D8%AC%D8%AF%D8%A7%D9%84-%D8%A3%D8%AE%D9%84%D8%A7%D9%82%D9%8A-%D9%88%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%86%D9%85%D8%A7%
16. **موقع دنيا الوطن**:(تأجير الأرحام).. حيلة جديدة للإتجار بالبشر، 2018/07/07، تاريخ الاطلاع عليه 2021/07/23، متاح على الرابط:
https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2018/07/07/1156639.html
17. **موقع العين الإخبارية:** ضبط 3 كمبوديات بتهمة "تأجير الأرحام"، 2019/07/18، تاريخ الاطلاع عليه 2021/07/30،
https://al-ain.com/article/cambodians-arrested-trafficking-via-renting-wombs
18. حسن فتحي: رحم للإيجار، 2019/01/25، موقع بوابة الاهرامات، تاريخ الاطلاع عليه 2021/07/30، متاح على الرابط:
https://gate.ahram.org.eg/News/1805804.aspx
19. موقع **Euronews**: إسبانيا ترفض تسجيل الأطفال المولودين من أمهات بديلات في أوكرانيا، 2019/02/21 تاريخ الاطلاع عليه 2021/08/02، متاح على الرابط:
https://arabic.euronews.com/2019/02/21/spain-to-stop-registering-babies-born-to-surrogate-ukrainian-mothers
20. شوقي زكرياء الصالحي، الرحم المستأجرة وبنوك الأجنة، ط1، دار نشر العلم والايمان. مصر، 2005، ص 34.

21. زهرة حسين إبراهيم، إجارة الأرحام في ضوء القانون اللبناني والقانون المقارن، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في قانون الاعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة لبنان. لبنان، 2017، ص36 و37.
22. حسني محمود عبد الدائم، عقد إجارة الأرحام بين الحظر والإباحة، ط1: دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 184.
23. هيام إسماعيل السمحاوي، إيجار الرحم (دراسة مقارنة) بدون طبعة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2013، ص 209.
24. حسني عبد السميع إبراهيم، موقف الشريعة الإسلامية من تأجير الأرحام (دراسة مقارنة) مكتبة نانسي للنشر، مصر، 2006، ص 232.
25. زهرة حسين إبراهيم، إجارة الأرحام في ضوء القانون اللبناني والقانون المقارن، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في قانون الاعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة لبنان. لبنان،2017، ص 33.
26. إقروفة زوبيدة، التلقيح الاصطناعي (دراسة مقارنة بين الفقه الاسلامي والقانون الوضعي) دار الهدى، عين مليلة، الجزائر،2010، ص 97.
27. القانون رقم 86/18. (1986). المتضمن قانون المسؤولية الطبية الليبي، ج ر. عدد28.
28. الأمر 84-11. (9 جوان, 1984). المتضمن قانون الأسرة ج ر ج ج: 24 صادرة في 12 جوان 1984 معدل ومتمم بالأمر 05-02 المؤرخ في 27 فيفري 2005، ج ر ج ج: 15 صادرة في 27 فيفري 2005.
29. الأمر رقم 66-156. (8 جوان, 1966). المتضمن قانون العقوبات، المعدل والمتمم بعدة أوامر، ج ر ج ج عدد 49 صادرة بتاريخ 1966/06/11.
30. القانون رقم 18-11. (2 جويلية, 2018). المتعلق بالصحة للجمهورية الجزائرية، ج ر العدد 46، السنة 55 مؤرخة في 29 يوليو 2018.
31. أحمد محمد لطفي أحمد، التلقيح الصناعي بين أقوال الأطباء وآراء الفقهاء، ط 2، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية مصر،2011، ص 25.
32. قانون الأحوال الشخصية لدولة الكويت. (1984). قانون رقم 51، الولادة وأثرها، ثبوت النسب، احكام عامة.
33. قانون الجزاء الكويتي. (بلا تاريخ). الجرائم الواقعة على النفس، الخطف والحجز والاتجار بالرقيق.
34. هيام إسماعيل السمحاوي، إيجار الرحم (دراسة مقارنة) بدون طبعة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2013، ص 240.
35. عقيل فاضل الدهان ورائد الصيواني، المشاكل القانونية والشرعية لعقود إجارة الرحم، مجلة كلية القانون، جامعة البصرة العراق، ب س ن، ص 18.
36. موقع الشرق الأوسط: إجراءات قانونية هندية لتسهيل تأجير الأرحام، 2010/06/25، تاريخ الاطلاع 2021/08/26، متاح على الرابط:

https://archive.aawsat.com/details.asp?issueno=11700&article=575375#.YUjaLLgzbIU

37. دونا ديكينسون: نهاية تأجير الأرحام عبر الحدود،2016/02/25، موقع **project-syndicate** تاريخ الاطلاع 2021/08/26 متاح على الرابط:
https://www.project-syndicate.org/commentary/crackdown-on-international-surrogacy-trade-by-donna-dickenson-2016-02/arabic?barrier=accesspaylog

38. **موقع سكاي نيوز عربية**: حملة على تأجير الأرحام في تايلند، 2015/05/20، تاريخ الاطلاع 2021/08/28، متاح على الرابط:
https://www.skynewsarabia.com

39. عبد الحميد عثمان، أحكام الأم البديلة بين الشريعة الإسلامية والقانون، دراسة تحليلية. دار النهضة العربية، مصر ص 128.

40. عبد الحميد عثمان، المرجع السابق، ص 130.

41. عكور إيمان، هل الرحم قابل للتأجير، قضية عاطفية في المحكمة تتعلق بإمكانية الولادة بالنيابة، الراي الأردنية نقلا عن جريدة التايم، 1987، ص **12**.

42. أحمد حسن عائشة، المرجع السابق، ص 148.

43. **موقع سكاي نيوز عربية**: حملة على تأجير الأرحام في تايلند، 2015/05/20، تاريخ الاطلاع 2021/08/28، متاح على الرابط:
https://www.skynewsarabia.com

44. السهلي ناصر: ارحام للإيجار...جدل أخلاقي في الدانمارك، 2019/02/19، موقع العربي الجديد ، تاريخ الاطلاع 2021/07/30، متاح على الرابط:
https://www.alaraby.co.uk/%D8%A3%D8%B1%D8%AD%D8%A7%D9%85-%D9%84%D9%84%D8%A5%D9%8A%D8%AC%D8%A7%D8%B1-%D8%AC%D8%AF%D8%A7%D9%84-%D8%A3%D8%AE%D9%84%D8%A7%D9%82%D9%8A-%D9%88%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%86%D9%85%D8%A7%

45. سعيد عموري:" استئجار الأرحام ".. محكمة إسرائيلية تسمح للأزواج للمثليين بالإنجاب، 2021/07/11، موقع **AA**، تاريخ الاطلاع 2021/08/14، متاح على الرابط:
https://www.aa.com.tr/ar/%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A/%D8%A8%D9%80%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%A6%D8%AC%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D8%AD%D8%A7%D9%85-%D9%85%D8%AD%D9%83%D9%85%D8%A9-

%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%B3%D9%85%D8

46. موقع **Arabic RT**، القضاء الإسرائيلي يلزم الحكومة بشرعنة تأجير الرحم لصالح المثليين، 2021/07/11، تاريخ الاطلاع، 2021/08/14، متاح على الرابط: https://arabic.rt.com/world/1250669-%D9%82%D8%B6%D8%A7%D8%A1-%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84%D9%8A-%D9%8A%D9%84%D8%B2%D9%85-%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A9-%D8%B4%D8%B1%D8%B9%D9%86%D8%A9-%D8%AA%D8%A3%D8%AC%D9%8A%D8%B1-%D8%B1%D8%AD%D9%85-%D9%85%D

47. القانون رقم 18-11. (2 جويلية, 2018). المتعلق بالصحة للجمهورية الجزائرية، ج ر العدد 46، السنة 55 مؤرخة في 29 يوليو 2018.

48. بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص وخاصة النساء والأطفال المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة لعام 2000. (دخل حيز النفاذ في 2003/12/25).

49. علاء رضوان نقلا عن الخبير القانوني والمحامي صلاح حسب الله، تأجير الأرحام بين التحريم والتجريم في التشريعات العالمية، موقع اليوم السابع، 2021/08//12، تاريخ الاطلاع 2021/05/15، متاح على الرابط: https://www.youm7.com/story/2021/8/12/%D8%AA%D8%A3%D8%AC%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D8%AD%D8%A7%D9%85-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D9%85-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%B1%D9%8A%D9%85-%D9%81%D9%89-%%D8%A7%D9%84%D8%AA